

زمان الفعل فيلزم وقوعه بلا قدرة وهو محال كالأخذ والعذر بلا يد
 ويجوز بل هو وبي بالاسم على أن تعلق الفعل بالقدرة أقوى من
 تعلقه بالآلة فهي شرط لتلك القدرة الناقصة وهذا اختص بها
 الخلق على الخالق فلما تعذر فعلنا بلا آلة فأولى أن يتعذر بلا
 قدرة فعلى هذا التقدير يكون حصول الفعل في حال وجود القدرة
 محالاً والفاعل فيها قادر وحصوله بعده عدم القدرة واجب والفاعل
 فيها غير قادر وقالت المعتزلة لجمهور الكرامية ^{القدرة} هي بما يتقوى على الفعل
 إذ لو لم تكن سابقة على الفعل ولم تكن موجودة حال عدم الفعل لكان
 المحرم بالفعل ^{القدرة} في استطاعة له وقت الأمر تكليف العاجز وهو
 منفي بقوله لا يكلف الله نفساً أثراً وسعها المراد أن الكافر في حال
 كفره مكلف بالإيمان ولو لم يكن قادراً على الإيمان حال كونه كافراً لكان
 ذلك تكليفاً مالم يطأق ولو كان قادراً عليه لتحقق المرام
 وكان الحاجة إلى القدرة لأن يدخل ^{الفعل} من العلم إلى الوجود فاذن
^{القدرة} هي متعلق بالمحدد ^{أي الفعل} ليوصلها بها وإنما تكون قدرة على المعدوم
 أن لو كانت سابقة عليهم فإما إذا كانت معارضة للفعل فهي متعلقة
 بالموجود وهو محال ^{القدرة} فثبت صحة التكليف ^{القدرة} لعدم الاستطاعة

لا أولى وهي سلامة الأسباب والآلات إذا عارضها جارية أن المكلف
 لو قصد تحصيل الفعل عند سلامة الأسباب والآلات لم يحصل
 له القدرة الحقيقية وإنما لم يحصل له اشتغاله بصد ما أمر به فصار
 مضيقاً للقدرة الحقيقية والمضيق للقدرة غير معذور فإما
 عند عدم سلامة الأسباب والآلات فلم يكلف الفعل إذا لم يحصل
 له القدرة عند فصله مباشرة الفعل فكان ممنوعاً القدرة أصلاً
 فكان معذوراً على أن القدرة تصلح للضدين على البدل ^{حقيقة} عندل في حقيقة
 فكانت قدرة الكفر صالحة للإيمان وإذا كانت مع القدرة الصالحة
 للإيمان فيجب عليهم أن يكتبوا للإيمان بدل الكفر وهذا من كل سبب
 من أسباب الفعل كالألآت والآداب المعدة لتتبع القدرة الناقصة
 صالحة للضدين كاللسان يصلح للصدق والكذب واليد يصلح
 لقتل الكفار والمبرار فكذا القدرة الحقيقية وإذا أصححت
 للضدين فكان المباشرة ضد المأمور بها غلا القدرة الصالحة
 لتحصيل المأمور به بخبره فكان تكليف قادر ثم نقول لهم
 لو كان العبد مأموراً بالفعل وقت وجود القدرة والفعل

إعادة الدراسة